

والامر بذلك لكل احد وهو من الامام بنفسه او عاونه
أكد للاتباع مع الوعيد على تركها والمزايا بها انما في الاول
فالاول وسن الفرج ونخاذي القايمه وينها حيث لا يتقدم
صد واحد ولا شئ من علمه هو يجنبه ولا يشترع في
الصف الثاني حتى يتم الاول ولا يقف في صف حتى
يتم ما قبله فان خولف بسبب من ذلك كونه اخذ من
الخبر الصحيح ومن وصل صفه وصل الله ومن قطع
صفا قطعه الله وفضل الصفوف الاول وهو الذي
يلي الامام وان تحلله من رايه فالاول وهو الذي
يليه وهكذا واذا استدروا في حكمة فالصف الاول
الذي في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الذي وراء
الامام لانه اقرب الى الكعبة على الاوجه واوضحه الاول
فالاول يكون للرجال والصبيان وان كان ثم غيرهم
ولكن في الخلف او النساء الخلف بخلاف النساء مع
الذكور والخائف فالافضل لهم التاخر وكذا الخائف
مع الذكور كما علم مما مر واصل ذلك حين سئل عن صفوف
الرجال اولها واخرها اخرها وضمير صفوف النساء
اي مع غيرهن اخرها وشرها اولها وسن تحرى عموما
الامام ويكره لامة الناسق والاقدم به بحيث لم يخش
فنته يكره وان لم يوجد احد سواه على الا وجه لاختلاف
في صحة الاقتداء به لعدم امانته وامانة الاقل
والاقتداء

والاقتداء به وهو الذي لم يجتز سواء قبل البلوغ وما
بعد لانه قد لا يجازي فضلا على ما يشترط الصلابة فضلا
عن امانته وهو غسل جميع ما يصل اليه البول مما يجت
لانها ما كانت واجبة الزواله كان ما تحتها في حكم الظاهر
وامانة المشدع الذي لم يكفر به عند الاقتداء به وان لم
يوجد غيره كالفاسيق بل اولي وجب الاذرع حرمة الاقتداء
به على علم شهر لانه سبب لاغواء العامة اما الذي يكفر
بعد عنه منكر علم الله بالجزئيات وبالمدوم والعتق وحشر
الاجساد وكذا الجسم على تناقضه والقائل بالجمعة على
قول نقل عن الائمة الاربعة فلا يصح الاقتداء به كسائر
الكفار وامانة التمام وهو من يكره الفناء والقائه وهو من
يكره الفناء والواو وهو من يكره الواو وغيرهم ممن يكره سبنا
من الحروف للزيادة ولانها من الزيادة بالتركيب والنفرة الطباع
عن سماع كلامهم وصحة امامتهم لعذرهم ويكره ايضا امانة
من يلجس بما لا يضر المعنى والموسوس ومن كرهه اكثر من نصف
القوم لم يعوم فيه شرعا وكذا كره الجماعة اى اقامتها في سب
له امام راتب قبله او بعده وهو اى المسيحي غير مطروق
ولم ياذن في ذلك لانه يورثنا الطعن فيه وتفرق الناس بخلاف
ما اذا لم يكون له امام راتب او اذن امامته الراتب لانه الحق له
او كانه المسيحي مطروق لانها ما ذكر لانه العادة في المطروق
ان لا يقتصر فيه على جماعة واحدة ويكره ذلك في غير المطروق

Copyrighted material from the University of Cambridge